

Distr.: General
8 November 2011
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات إنشاء وتطوير المشاريع
وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار
الدورة الرابعة

جنيف، ١٦-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

سياسات التكنولوجيا والابتكار وإنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء

مذكرة مقدّمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تبيّن تجربة عدد من البلدان النامية أن السياسات الإنمائية لا بد أن تشجع بنشاط استراتيجيات إنشاء وتطوير المشاريع والابتكار لصالح الفقراء، آخذةً في الحسبان خصائص المناطق والمجتمعات الفقيرة. وتتناول هذه المذكرة الدور المهم الذي يؤديه إنشاء وتطوير المشاريع والعلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الاقتصادية المستدامة وفي التخفيف من حدة الفقر وفي تحقيق النمو الشامل. ويُبرز الجزء الأول من المذكرة الفرص التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية لصالح الفقراء ومن بينهم الفئات المحرومة كالنساء والشباب، ويناقش أهمية إطار الأونكتاد لسياسات إنشاء وتطوير المشاريع في مساعدة صنّاع السياسات على تحديد الإجراءات المناسبة لتشجيع النمو الاقتصادي لصالح الفقراء. أما الجزء الثاني من المذكرة فيناقش مصادر الابتكار واختلافها في سياق المجتمعات الفقيرة. كما يتناول مسائل الابتكار ونوع الجنس، والابتكار لصالح الفقراء في الزراعة وفي مصادر الطاقة المتجددة. وتُختتم المذكرة بمجموعة من التوصيات السياساتية.

مقدمة

١- تقتضي التنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر تحسين القدرات الإنتاجية باستمرار. وتركز هذه المذكرة على تشجيع إنشاء وتطوير المشاريع والعلم والتكنولوجيا والابتكار. وإنشاء وتطوير المشاريع ضروريان لاستحداث فرص العمل وتحقيق النمو الشامل. أما الابتكار التكنولوجي فضروري لإحراز تقدم في معالجة القضايا الاقتصادية العالمية الرئيسية كتغير المناخ أو الطاقة وفي تناول مسائل من قبيل الصحة والتعليم وتمكين النساء في سياق العملية الإنمائية.

٢- وتفيد بيانات من عام ٢٠٠٥ بأن عدد من يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم بلغ ١,٤ ملياراً، في حين بلغت نسبة من يعيشون في فقر مُدقع حوالي ٢٥,٧ في المائة^(١). وتبين تجربة عدد من البلدان النامية أن السياسات الإنمائية لا بد أن تشجع بنشاط استراتيجيات إنشاء وتطوير المشاريع والابتكار لصالح الفقراء، آخذة في الحسبان خصائص المناطق والمجتمعات الفقيرة.

٣- ويشمل مصطلح إنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء مفهومي المشاريع بالغة الصغر التي يقيمها الفقراء بدافع الحاجة ومنظمو المشاريع العاملون في مناطق فقيرة من الناحية الاقتصادية. ويشمل المصطلح أيضاً زيادة مشاركة هاتين الفئتين من أصحاب المشاريع في السوق. وفي سلاسل قيمة متنوعة كما في قطاعات الزراعة والتصنيع وتجارة التجزئة مثلاً، تتيح الشركات عبر الوطنية فرص إنشاء مشاريع جديدة لفائدة المزودين، وصغار المزارعين الذين يستطيعون إقامة مشاريع زراعية، ومقدمي الخدمات، والباعة الذين يتعاملون معها. غير أنه يتعين على المجتمعات الفقيرة، إذا ما سعت إلى استحداث منتجات أو عمليات محسنة تتوافق والمعايير الدولية أو يمكن في نهاية المطاف أن يُتجر بها أو يستهلكها الناس، أن تحدد التكنولوجيات وتنشرها وتستوعبها، كما يتعين عليها الابتكار.

٤- وتكتسي العوامل البشرية والاجتماعية أهمية حاسمة لأن الابتكار يبدأ بالتعلم، في حين أن نشر التكنولوجيا واستيعابها هما ظاهرة اجتماعية بقدر ما هما ظاهرة تكنولوجية. وغالباً ما يحدث الابتكار عن طريق تقليد إبداعي ينطوي على تسويق منتجات وخدمات موجودة أو استحداث خدمات عامة جديدة أو محسنة. وخير مثال على ذلك هو الابتكار في الزراعة: فبصرف النظر عن التكنولوجيات المقترحة، ستعتمد حظوظ النجاح على تعلم وفهم الخصائص المحلية للبيئتين الطبيعية والمادية والبيئة والعلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وسيتعين في النهاية الاتجار بالمنتجات أو العمليات المحسنة واستهلاك الناس لها.

(١) <http://www.un.org/en/development/desa/newsletter/2011/february/feature.shtml>

٥- وقد أوصت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، في دورتها الأولى^(٢)، بعقد اجتماع خبراء بشأن سياسات إنشاء وتطوير المشاريع والابتكار لصالح الفقراء في إطار اجتماعات الخبراء متعددة السنوات بشأن سياسات إنشاء وتطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ومن أجل توفير أساس لهذه المناقشات، سيتناول الجزء الأول من هذه المذكرة الفرص المتزايدة التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية لصالح الفقراء، لا سيما الفئات المحرومة كالنساء والشباب. ثم سيبين هذا الجزء أهمية إطار الأونكتاد لسياسات إنشاء وتطوير المشاريع بالنسبة إلى تحقيق نمو اقتصادي يخدم مصلحة الفقراء. وسيناقش الجزء الثاني من المذكرة مصادر الابتكار وكيفية اختلافها في سياق المجتمعات الفقيرة، ولا سيما المجتمعات الريفية الفقيرة. وسيتناول هذا الجزء أيضاً مسألة الابتكار ونوع الجنس، ثم سيناقش مسألة الابتكار لصالح الفقراء في مجال الزراعة والكتلة الأحيائية من أجل توفير أساس واقعي للمناقشات. وستختتم المذكرة بتقديم استنتاجات وتوصيات سياسية.

أولاً - إتاحة فرص لإنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء عن طريق سلاسل القيمة العالمية

٦- باستطاعة شبكات الإنتاج والتوزيع عبر الوطنية وسلاسل القيمة العالمية، إذا ما اقترنت بالسياسات الداعمة وبالبيئة الملائمة والمواتية، أن تتيح للفقراء فرصاً تمكنهم من الاستفادة من فرص أفضل للحصول على المنتجات والخدمات الأساسية وتوليد المزيد من الدخل والارتقاء بمهاراتهم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨). وكما تبين أعمال الأونكتاد وهيئات أخرى، تمثل إقامة روابط تجارية مستدامة بين الشركات المحلية وفروع الشركات عبر الوطنية قناة أساسية لتوسيع الفرص الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر من خلال توزيع أوسع وأكثر إنصافاً لمكاسب الاندماج في الاقتصاد العالمي. غير أن الكثيرين من الفقراء يشاركون أيضاً في سلاسل القيمة العالمية مشاركة مباشرة بصفتهم أصحاب مشاريع صغيرة وبالغة الصغر. وفي سلاسل قيمة متنوعة كما في قطاعات الزراعة والتصنيع وتجارة التجزئة مثلاً، تتيح الشركات عبر الوطنية فرصاً لإنشاء وتطوير المشاريع للمزودين ومقدمي الخدمات وصغار المزارعين والتجار الذين يتعاملون معها.

٧- وتبين الأدلة أن إدماج الفقراء في سلاسل القيمة العالمية يمكن في حالات كثيرة أن يعود على الشركات عبر الوطنية أيضاً بفوائد ملموسة مثل تخفيض تكاليف التشغيل أو تحسين نوعية المنتجات أو زيادة الوصول إلى قنوات إمداد وتوزيع محلية جديدة تساعدها على تدعيم أعمالها التجارية في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة على حد سواء (المنتدى الاقتصادي

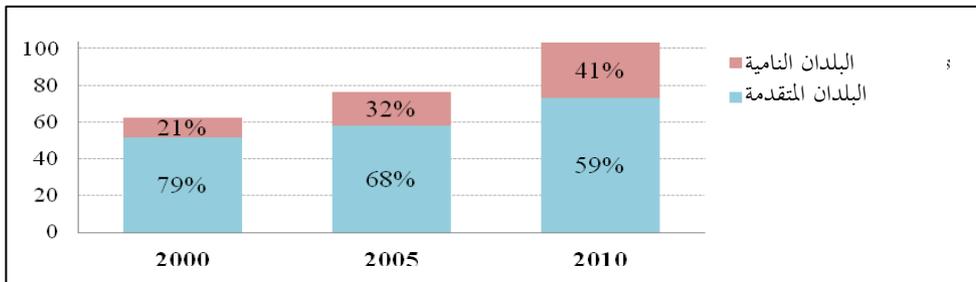
(٢) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الأولى، جنيف، ٤-٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، الوثيقة

العالمي، ٢٠٠٩). ولذلك يتزايد عدد الشركات عبر الوطنية التي لا تعتبر التعامل مع فئات السكان ذات الدخل المنخفض جزءاً من استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات فحسب، وإنما أيضاً جزءاً لا يتجزأ من العمليات التجارية (الشكل ١). وبالفعل، يرى البعض أن الشركات عبر الوطنية التي تنشأ هي نفسها في بلدان نامية - فتستخدم وتنتج وتورد وتبيع في هذه الأسواق أكثر من نظيراتها الناشئة في البلدان المتقدمة - يمكنها الاستفادة في أحيان كثيرة من رؤى حكيمة وموارد نافعة بصفة خاصة في هذا الصدد (GIZ, 2011; Lall, 1993).

٨- فلطالما استفادت مجموعة شركات TATA الهندية مثلاً من هذه الاتجاهات إلى أقصى حدٍ، من خلال تعاملها المكثف مع الفقراء كمستهلكين وكمزودين على امتداد سلسلة قيمتها. واستحدثت شركة مستحضرات التجميل البرازيلية Natura Cosméticos مجموعة منتجات متطورة تقوم على مكونات محلية موردة من المجتمعات الأمازونية الأصلية وأتاحت بذلك فرص إنشاء وتطوير المشاريع لفائدة ما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ امرأة برازيلية من صاحبات المشاريع البالغة الصغر العاملات في البيع المباشر لتلك المنتجات (Casanova and Dumas, 2010). أما مصنع المشروبات جنوب الأفريقي SABMiller فيحصل على منتجات محلية مثل الذرة الرفيعة من آلاف صغار المزارعين في القارة الأفريقية، وهو يعمل مع التعاونيات ومع وكالات دولية، مثل برنامج روابط الأعمال التجارية التابع للأونكتاد، والمنظمات غير الحكومية، في سبيل نقل المعارف الزراعية ومهارات الأعمال التجارية.

الشكل ١

عدد الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية والبلدان المتقدمة في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ (بالآلاف)



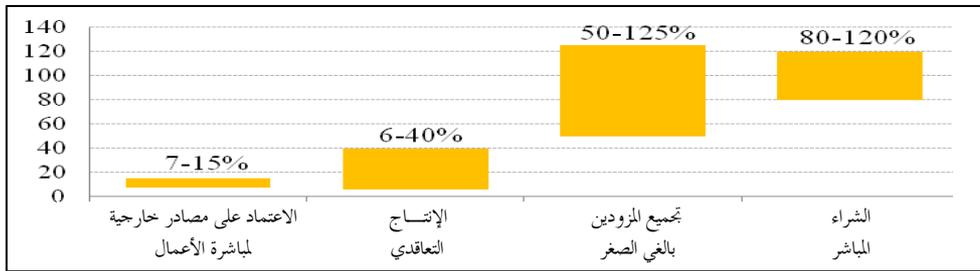
المصدر: الأونكتاد (٢٠١١).

٩- وعلى نحو ما جاء في تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١١ الصادر عن الأونكتاد، ما فتئت طرائق استثمار وملكية الشركات عبر الوطنية في البلدان المضيفة تزداد تعقيداً. وتتيح الكثير من الشركات عبر الوطنية فرصاً لإنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء من خلال طائفة متنوعة من نماذج المشاركة غير السهمية للأعمال التجارية والعمليات، مثل (أ) استخدام أصحاب المشاريع ذوي الدخل المنخفض كتجار تجزئة وموزعين وحائزي امتيازات؛ و(ب) تجميع مزودين بالغى الصغر على أساس تأمين الطلب على منتجاتهم من مشترٍ رئيسي كبير؛

و(ج) الزراعة التعاقدية والإنتاج التعاقدية؛ و(د) الاستعانة بمصادر خارجية في مباشرة الأعمال على نحو يخدم مصلحة الفقراء (الشكل ٢). وقد ثبت أن الكثير من هذه النماذج التشغيلية تزيد دخل أصحاب المشاريع الفقراء وأن صناعات السياسات يؤدون دوراً داعماً وتسهلياً مهماً في كل منها. غير أن العمالة الناتجة عنها يمكن أن تكون دورية بدرجة عالية ويسهل الاستغناء عنها، كما أن مساهمتها في القيمة المضافة قد تكون محدودة من حيث القيمة المحصلة من مجموع سلسلة القيمة العالمية. لذا يتعين على البلدان النامية التخفيف من هذه المخاطر بتشجيع وتيسير بناء القدرات الإنتاجية المحلية.

الشكل ٢

زيادة الدخل الملحوظة لدى أصحاب المشاريع الفقراء بفضل فرص أعمال مختارة



المصدر: Monitor Inclusive Markets (2011).

١٠- ويجب الإشارة مع ذلك إلى أنه لا يوجد ضمن هذه النماذج نموذج يعتبر بالضرورة "أكثر خدمة لمصلحة الفقراء" من النماذج الأخرى، بل إن التحدي الذي يواجهه صناعات السياسات ودوائر الأعمال التجارية المسؤولة يكمن في إيجاد المزيج المناسب من استراتيجيات وسياسات الأعمال التي تتيح فرص إنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء وتشرك المنتجين ذوي الدخل المنخفض بطرق تكون ملائمة ومستدامة من الناحية الاقتصادية في أي سياق معين.

(أ) تجارة التجزئة والتوزيع ومنح الامتيازات بالغة الصغر. يعمل الكثيرون من أصحاب المشاريع ذوي الدخل المنخفض في سلاسل القيمة العالمية والوطنية بصفتهم تجار تجزئة أو موزعين، ويكونون حلقة الوصل الأخيرة مع المستهلكين في أوضاع تتسم بضعف البنية الأساسية. ومن زاوية اقتصادية، تؤدي تلك الشبكات أداء أفضل فيما يبدو في حالة المنتجات البسيطة التي يعرفها المستهلكون ويطلبونها بالفعل. وفي حالات كثيرة أيضاً تستخدم الشركات عبر الوطنية أصحاب المشاريع الفقراء كوكلاء لبيع منتجاتها. ويتمثل أحد الأشكال الخاصة للتعامل مع أصحاب المشاريع ذوي الدخل المنخفض في سياق التوزيع القائم على الوكلاء في "منح الامتيازات بالغة الصغر". ونموذج منح الامتيازات - بما ينطوي عليه من خصائص قابلية التكرار والتطوير - يُعد الحاصلين على تلك الامتيازات بنموذج أعمال جاهز ومقبول التكلفة ومحدود المخاطر، مقارنة بنموذج إنشاء وتطوير مشاريع المستقلة، كما أن منحي الامتيازات عادةً ما يوفر التدريب والدعم التشغيلي. وترد في الشكل ٣

بعض أمثلة المخططات الناجحة للامتيازات البالغة الصغر في البلدان النامية. وفي الآونة الأخيرة، اعتبرت نماذج التوزيع القائمة على الوكلاء ومنح الامتيازات بالغة الصغر سبيلاً واعداداً من سبل توزيع منتجات وخدمات تراعي مصالح الفقراء وتعود بالمنفعة على المجتمع. غير أن الأدلة المتاحة تبين أن الكثير من تلك المنتجات تحتاج إلى دعم كبير من حيث تدريب الوكلاء وحماية المستهلكين وتثقيفهم.

الشكل ٣

أمثلة لامتيازات ناجحة بالغة الصغر

| المنظمة | البلد | مدى الانتشار | الوصف | تكاليف إنشاء المشروع |
|----------------------------------|-------------------------|---------------------------|--|---|
| Fan Milk | غانا | الغذاء ٢٥٠٠٠ وكيل | منتجات غذائية ومثلجات، وبخاصة مشتقات الحليب | ٢٥٠ دولاراً؛ دراجعة وثلاجة وقوائم جرد يومية |
| VisionSpring | الهند وبلدان أخرى | الصحة ٩٠٠٠ وكيل | "مشروع في كيس" يتمثل في بيع نظارات منخفضة التكلفة بواسطة وكلاء مدربين | ١٥٠ دولاراً؛ مجموعة أدوات أولية وتدريب وزي موحد |
| Solar Sister | أوغندا ورواندا | الطاقة ١٥٠ وكيلاً | الاعتماد على النساء في البيع المباشر لمنتجات الإضاءة الشمسية | ٥٠٠ دولاراً؛ مجموعة أدوات أولية وتدريب وقائمة جرد |
| Vodacom Community Services | جنوب أفريقيا | الاتصالات ٥٠٠٠ مركز | محلات هواتف بملكها ويشغلها أصحاب مشاريع لخدمة المجتمعات الفقيرة | ٣٤٥٠ دولاراً؛ محل هواتف مجهز (في حاوية محورة) |

المصدر: Dalberg Global Development Advisors (2009) الأونكتاد.

(ب) تجميع مزودين بالغي الصغر. نظراً إلى التقلب الكبير الملحوظ في الكثير من الأسواق الزراعية وأسواق السلع الأساسية، يكتسي ثبات الطلب على المنتجات - الذي قد يوفره مشتر رئيسي كبير مثلاً - أهمية بالنسبة إلى موارد رزق العديد من أصحاب المشاريع الزراعية صغيرة النطاق والمزودين بالغي الصغر. ويمكن أن يدعم صناع السياسات هذه العملية بتيسير تشكيل التعاونيات وغيرها من المنظمات التي تجمع المنتجين الصغار في وحدات أكبر يمكن أن تستفيد من وفورات الحجم وذلك مثلاً بواسطة مخططات تعاقد الشركات مع صغار المزارعين (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتكنوسيرف، ٢٠١١). غير أن تجمع المزودين بالغي الصغر لا يقتصر على الزراعة بل يمكن أن يكون في أي قطاع - مثل قطاع الأثاث والمنسوجات - حيث يمكن أن تجمع بكفاءة أياد عاملة مشتتة ومنخفضة التكلفة. وعلى سبيل المثال، تعتمد سلسلة Fabindia الهندية للمنسوجات على آلاف الحرفيين الصغار في الهند لصنع مجموعة منتجاتها كاملة.

(ج) الإنتاج التعاقدي. الإنتاج التعاقدي هو ترتيب لإعادة الشراء المضمونة، وهو يشرك بصفة مباشرة في سلسلة الإمداد أصحاب مشاريع زراعية صغيرة أو منتجين بالغي الصغر. وعادةً ما يقوم المتعهد (إما شركة رائدة عبر وطنية أو شركة صغيرة أو متوسطة الحجم تكون هي بدورها متعاقدة من الباطن) بتنظيم سلسلة الإمداد من الأعلى - أي أنها توفر لمزوديها المدخلات الأساسية والمواصفات والتدريب والائتمان - ثم تجمع النواتج معتمدة بالأساس على المورد في عملية الإنتاج برمتها. والإنتاج التعاقدي نموذج جذاب لإتاحة فرص إنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء، ويمكن أن ينشئ شبكات ثابتة من المزودين على نحو يعود على الشركة الرائدة في سلسلة القيمة بفوائد من حيث التكلفة والتنوعية. وتجدد الإشارة إلى أن هذا النموذج يغطي تكلفة مشاركة أصحاب المشاريع الفقراء في السوق ويقلل المخاطر التي قد يتعرضون لها إذ يكفل سوقاً لمنتجاتهم بسعر أدنى عادةً ما يكون محددًا ويفوق سعر السوق الفورية في أحيان كثيرة. ولا بد في هذا الصدد من توافر إطار قانوني ومؤسسي ملائم وقوي لضمان إنفاذ العقود.

الإطار ١

تجميع صغار المزارعين بواسطة ضمانات الشراء

شركة Uganda Breweries، المنتسبة إلى شركة East African Breweries Limited في إطار مشروع مشترك مع شركة Guinness Breweries Worldwide، هي إحدى أكبر مصانع الجعة في أوغندا. وقد كانت الشركة تشتري من الخارج ما يلزمها من شعير لصناعة الجعة، قبل أن تعيد النظر في خيارات الاستعانة بمصادر أخرى تعبيراً عن التزامها بدعم الاقتصاد المحلي. وقد تمثل التحدي الرئيسي أمام هذه الاستراتيجية الجديدة في إيجاد وسيط بين Uganda Breweries وأصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة المشتتين في مختلف أنحاء أوغندا. واعتُبرت جمعية "كابتشورفا" التجارية للمزارعين (KACOFA) وسيطاً ممكناً. ووقع الطرفان في عام ٢٠٠٥ مذكرة تفاهم قدمت بموجبها خدمات بناء القدرات في إطار برنامج روابط الأعمال التجارية التابع للأونكتاد. وينص الاتفاق أساساً على أن تكفل شركة Uganda Breweries لمزارعي الجمعية شراء كمية دنيا محددة بسعر شراء أدنى محدد، مما يحمي المزارعين من المخاطر التجارية. وبالمقابل، تمكنت شركة Uganda Breweries من التزود بالشعير بلا انقطاع وبأسعار أفضل من أسعار الاستيراد.

المصدر: الأونكتاد (٢٠١٠).

(د) الاستعانة بمصادر خارجية لمباشرة الأعمال التجارية خدمة لمصلحة الفقراء. على مدى العقدين الماضيين، سخر الكثير من الشركات عبر الوطنية تكنولوجيا الاتصالات الجديدة للاستعانة بمصادر خارجية من الأسواق منخفضة التكلفة لا لأغراض الإنتاج المادي فحسب وإنما أيضاً لأنشطة مباشرة الأعمال التجارية. وقد أصبحت الاستعانة بمصادر

خارجية لمباشرة الأعمال قوة دفع إضافية لاقتصاد عالمي يزداد ترابطاً. وتفيد التقديرات مثلاً بأن هذه الاستعانة بمصادر خارجية استحدثت ما يزيد عن ٢٧٠ ٠٠٠ فرصة عمل في الفلبين في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ (Monitor Inclusive Markets, 2011). ومن البلدان التي تتسم بانخفاض تكاليف اليد العاملة وبمزايا نسبية في التعليم واللغة والتي بدأت تظهر كأماكن للمصادر الخارجية المستعان بها في مباشرة الأعمال مصر وفيت نام وكولومبيا وكينيا، التي توفر مجالاً شاسعاً لخلق فرص إنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء في الاقتصاد الرقمي (الأونكتاد، ٢٠١٠). وتُذكر على سبيل المثال حالة شركة Jana للدراسات السوقية (TxtEagle سابقاً)، التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة وتقوم، بواسطة أجهزة الاتصالات الجوال، بجمع بيانات في البلدان الناشئة والنامية. وتعرض على أصحاب مشاريع من ذوي الدخل المنخفض أداء مهام يمكن إنجازها بواسطة الهاتف الجوال أو في مقهى للإنترنت، مقابل رصيد مكالمات هاتفية أو تحويلات مالية بالهاتف الجوال. ويمكن لصناع السياسات اغتنام هذه الفرص بدمج "الاستعانة بمصادر خارجية لمباشرة الأعمال" في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وعلى سبيل المثال، اعتبرت كينيا، في إطار استراتيجيتها المتعلقة برؤية عام ٢٠٣٠، المصادر الخارجية التي يستعان بها لمباشرة الأعمال قطاعاً ذا أولوية بهدف استحداث ٨٠ ٠٠٠ فرصة عمل بحلول عام ٢٠١٤^(٣).

ثانياً - دور إنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء في دعم النساء والشباب بوصفهم جيل القادة المقبل

١١ - قد تكون فرص إنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء في سلاسل القيمة العالمية في بعض الأحيان مناسبة بصفة خاصة لفئات محددة من السكان ذوي الدخل المنخفض في بلد ما. فقد تبرع النساء صاحبات المشاريع بصفة خاصة أحياناً في تسويق منتجات الرعاية الصحية والشخصية المفيدة للأسر مثلاً. وكثيراً ما تكون فرص إنشاء وتطوير المشاريع في قطاع المصادر الخارجية المستعان بها لمباشرة الأعمال مناسبة لأصحاب المشاريع الناشئين في المناطق الحضرية من ذوي المؤهلات التعليمية التي لا يقل عن المستوى الثانوي وممن يتوافر لديهم قدر من المعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يفسر إقبال أصحاب المشاريع الشباب عليها بصفة خاصة.

(٣) <http://www.vision2030.go.ke>

الإطار ٢

سعي شركة Unilever إلى تكرار مخطط "شاكتي" (Shakti) مع نساء من صاحبات المشاريع في أفريقيا

كانت شركة Unilever تسعى إلى توسيع سوقها في الهند، وكان التحدي الذي يواجهها متمثلاً في كيفية الوصول إلى الملايين من المستهلكين المحتملين في قرى نائية وبلا شبكة توزيع بالتجزئة ولا تغطية إعلامية علاوة على تدي حالة الطرقات والمواصلات. وتمثل الحل في "مشروع شاكتي" الذي استُهل في عام ٢٠٠٠ في إطار شراكة مع الحكومة المحلية وعدد من المنظمات غير الحكومية والمصارف. فقد دُعيت نساء من مجموعات المساعدة الذاتية في شتى أنحاء الهند إلى المشاركة في التوزيع المباشر نحو المستهلك لمبيعات شركة Unilever من الصابون و مواد الغسيل والشامبو والأغذية المعلبة، بعد الحصول من الشركة على تدريب في مجال البيع والمعارف التجارية ومسك الدفاتر لمساعدتهن على إنشاء مشاريع بالغة الصغر. وقد اقتصر المخطط بدايةً على ١٧ امرأة في ولايتين، وأصبح الآن يضم ٤٥ ٠٠٠ امرأة من صاحبات المشاريع اللاتي يزودن أكثر من ٣ ملايين أسرة معيشية في ١٠٠ ٠٠٠ قرية في الهند وحدها قبل أن يمتد إلى بنغلاديش وسري لانكا وإندونيسيا. وتسعى Unilever اليوم إلى الاستفادة من تسارع النمو الاقتصادي في أفريقيا، حيث تبلغ المبيعات السنوية للشركة حالياً ما قيمته ٧,٢ مليارات من الدولارات. ولهذا الغرض، تعمل Unilever على تكرار نجاح مخططها الآسيوي "شاكتي"، بالتركيز في مرحلة أولى على السوق الكينية والسوق النيجيرية.

المصدر: Financial Times (30 August 2011).

١٢- وعلاوة على ذلك، لا بد من بذل المزيد من الجهود لضمان أن يكون أصحاب المشاريع من شتى الفئات، كالنساء والشباب، قادرين على استغلال إمكاناتهم الحقيقية في مجال إنشاء وتطوير المشاريع والمساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية لبلدانهم باعتبارهم الجيل المقبل من المبتكرين والقادة. ويمكن للنساء والشباب المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال قدراتهم على إنشاء وتطوير المشاريع على نحو يتسم بالإبداع والتحمس لاختبار نهج جديدة. وهاتان الفئتان المهمتان أضعف من فئات المجتمع الأخرى، كما أن النساء والشباب هم أول من يستغني عنهم أصحاب العمل لا سيما في أوقات الأزمات المالية. وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدل بطالة الشباب والنساء بقدر كبير خلال الأزمة الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يكون حصول هاتين الفئتين على خدمات الدعم والتمويل محدوداً. ويمكن أن يدعم صناع السياسات إقدام النساء والشباب على إنشاء وتطوير مشاريع لصالح الفقراء من خلال توفير وتيسير المساعدة المناسبة في مجالي التدريب والتعليم والحصول على التمويل.

الإطار ٣

تحسين مهارات الشباب من خريجي الجامعات في مجال إنشاء وتطوير المشاريع في أوغندا

في سياق تزايد معدلات بطالة الشباب، قامت هيئة المشاريع الأوغندية (Enterprise Uganda)، وهي نظيرة الأونكتاد في برنامج تنظيم المشاريع (إمريتيك) في أوغندا، في عام ٢٠٠٧، بطرح "أداة إقامة الأعمال التجارية والمشاريع. وتهدف هذه المبادرة إلى تزويد الشباب بمهارات في مجال إنشاء وتطوير المشاريع ومزاولة الأعمال التجارية لتمكينهم من إقامة مشاريعهم الخاصة بدلاً من ترصد وظيفة من الوظائف القليلة المتاحة في سوق العمل. واستناداً إلى منهجية التدريب المتبعة في برنامج إمريتيك، وهي منهجية تتوخى تحسين مهارات أصحاب الأعمال في مجال إنشاء وتطوير المشاريع، يركز التدريب المقدم على مدى خمسة أيام على الكفاءات وأنماط السلوك الشخصي ويساعد المشاركين على كسب الثقة والمهارات العملية اللازمة لإدارة مشاريعهم وتطويرها. ويتمثل أحد العناصر الجوهرية لهذا التدريب في تعليم المشاركين كيفية اقتناص واستغلال فرص الأعمال وبناء قدراتهم على استحداث الوظائف بهدف تخفيض معدلات البطالة. ومنذ انطلاق المبادرة، حضر حلقة العمل ما يزيد عن ٢٠.٠٠٠ شاب. وأفادت هيئة المشاريع الأوغندية بأن ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من المشاركين استطاعوا إنشاء مشاريعهم الخاصة أو التحقوا بمشاريع أسرهم.

ثالثاً - إطار الأونكتاد الخاص بسياسات إنشاء وتطوير المشاريع: نحو تهيئة بيئات شاملة لإنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء في البلدان النامية

١٣- وضع الأونكتاد إطاراً لسياسات إنشاء وتطوير المشاريع كي يستخدمه صناع السياسات في البلدان النامية لوضع السياسات ذات الصلة. ويتمثل الهدف في مساعدة صناع السياسات على تحديد الإجراءات المناسبة لتهيئة بيئة لإنشاء وتطوير المشاريع وبناء آليات تنفيذ ورصد وتقييم فعالة. وفي حين لا توجد حلول ملائمة لجميع الحالات لتشجيع إنشاء وتطوير المشاريع، حدّدت بحوث الأونكتاد ستة مجالات ذات أولوية لوضع السياسات وتؤثر تأثيراً مباشراً على نشاط إنشاء وتطوير المشاريع. ويبرز الفرع التالي مدى أهمية كل مجال من هذه المجالات السياسية ذات الأولوية من حيث المساهمة في تدعيم فرص إنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء وتعزيز النمو الشامل:



الاستراتيجية الوطنية لإنشاء وتطوير المشاريع

البيئة التنظيمية

التعليم والمهارات

الابتكار والتكنولوجيا

الحصول على التمويل

التوعية وإقامة الشبكات

إطار سياسات إنشاء وتطوير المشاريع

(أ) الاستراتيجية الوطنية لإنشاء وتطوير المشاريع: تتوخى هذه الاستراتيجية توفير خط أساس لتهيئة البيئة المواتية لإنشاء وتطوير المشاريع وتشمل استحداث وتدعيم الآليات المؤسسية لتنفيذ السياسات ورصدها. ويشكل الحوار الذي تشارك فيه جهات معنية متعددة عملية ضرورية تمهد لوضع استراتيجية وطنية لإنشاء وتطوير المشاريع. وكثيراً ما تكون عمليات الحوار السياسي غير شاملة بما يكفي ولا تراعي وجهات نظر ومصالح الفئات الفقيرة والمحرومة في المجتمع كالنساء والشباب وأصحاب المشاريع الريفية بالغة الصغر. غير أن بعض البلدان شرعت في بذل جهود خاصة من أجل تشجيع عمليات حوار شاملة. وقد شمل منتدى مشاريع الأعمال الزراعية المعقود في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١١ حواراً بين القطاعين العام والخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة من أجل الاتفاق بشأن رؤية مشتركة

لمشاريع الأعمال الزراعية الشاملة في أفريقيا وبحث كيفية مساهمة مبادرات مشاريع الأعمال الزراعية في الحد من الفقر وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٤).

(ب) البيئة التنظيمية: تشمل البيئة التنظيمية سياسات توفر إطاراً تنظيمياً ملائماً لنجاح أصحاب المشاريع في إقامة مشاريعهم وتشغيلها وإدارتها وتطويرها وإنهائها. وحيثما يواجه أصحاب المشاريع عقبات إدارية وقانونية، يكون لذلك أثر سلبي مفرط على المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر. وتحول تلك العقبات أيضاً دون الدخول إلى الاقتصاد المنظم بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من أصحاب المشاريع الفقراء في العالم وعدد مرتفع للغاية من النساء العاملات في القطاع غير المنظم. وقد قطعت بلدان نامية كثيرة أشواطاً كبيرة في تنفيذ إصلاحات تنظيمية ملائمة. وتذكر على سبيل المثال حالة زامبيا التي بذلت عدة جهود لإصلاح إطارها التنظيمي في الأعوام الماضية. ففي عام ٢٠١١ مثلاً، يسّرت زامبيا إنشاء المشاريع بإلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال.

(ج) التعليم والمهارات: يشمل هذا المجال سياسات لبناء قدرات السكان على إنشاء وتطوير المشاريع. وكثيراً ما يحتاج الفقراء من أصحاب المشاريع بالغة الصغر في البلدان النامية إلى تدريب على المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والتجارة وتدريباً على سلوكيات إنشاء وتطوير المشاريع. بما يشمل اقتناص الفرص والمثابرة والثقة بالنفس. ويساهم ذلك في تحقيق كفاءة مشاريعهم ونموها كما يساهم في تنميتهم الشخصية. وينبغي أن تكفل السياسات الحكومية في هذا الصدد دمج ثقافة إنشاء وتطوير المشاريع في النظام التعليمي الرسمي وترويجها بواسطة برامج التلمذة والتدريب المجتمعية والريفية غير الرسمية. ويستهدف برنامج إمبرتيك أصحاب المشاريع الريفية بالغة الصغر في مقاطعات بنما، بغية مساعدتهم على تطوير كفاءاتهم وسلوكياتهم الشخصية في مجال إنشاء وتطوير المشاريع، مما يساهم في نمو مشاريعهم^(٥).

(د) الابتكار والتكنولوجيا: يشمل هذا المجال سياسات تشجع تطوير العلوم والتكنولوجيات وتسويقها ونشرها في المجتمع. وبما أن معظم التغييرات التقنية التي اعتمدها البلدان النامية لفائدة الفقراء هي نتاج عملية ابتكار تدريجية، فينبغي النظر في استحداث وسائل خاصة لنشرها. وهذا يعني الاعتراف بأن الابتكار التكنولوجي يحدث عن طريق التسويق التجاري لمنتجات أو عمليات جديدة على البلد أو على المنشأة، سواء أكانت تلك المنتجات أو العمليات جديدة على الصعيد العالمي أم لا. وتوجد في البلدان النامية فرص هائلة للابتكار القائم على الاحتياجات بالنظر إلى ضخامة حجم الاحتياجات غير الملباة في

(٤) تنظم هذا المنتدى منظمة EMRC غير الحكومية العاملة على تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال الشراكات التجارية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المصدر: <http://www.emrc.be/en/events/agribus-forum-2011.aspx>

(٥) المصدر: "Entrepreneurial Network Opportunities for Poor Families" MDG-F Joint Programme, available at: <http://www.mdgfund.org/program/entrepreneurialopportunitiesnetworkpoorfamilies>

مجتمعات تلك البلدان لا سيما احتياجات ذوي الدخل المنخفض. وعلى وجه الخصوص ثمة نقص عام في الاستثمار في التكنولوجيات والابتكارات الزراعية التي تخدم مصلحة الفقراء. ففي قطاع قطف الزهور في كينيا مثلاً، وهو يمثل ٦ في المائة من الحصص السوقية العالمية وقد سجل نمواً سنوياً بنسبة ٢٧ في المائة في الأعوام الخمسة الماضية، أدت مؤسسة حكومية، هي هيئة تنمية محاصيل البستنة، دوراً رئيسياً في تحديد الأسواق الناشئة وإصدار التراخيص لجميع المزارعين المشاركين في تصدير منتجات البستنة، بل ذهبت إلى حد إنشاء شركات لتعليب الصادرات. وتناقش هذه المسائل بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع.

(هـ) الحصول على التمويل: يشمل هذا المجال اعتماد تدابير سياساتية تتوخى تحسين حصول أصحاب المشاريع على التمويل وتتضمن تيسير الحصول على القروض وضمانات الائتمان والأسهم. ويواجه أصحاب المشاريع بالغة الصغر المنتمون إلى أكثر فئات المجتمع حرماناً عدة عقبات في الحصول على التمويل. ويشمل ذلك عقبات مادية تتمثل في نقص الخدمات المالية الرسمية في المناطق الريفية والنائية الواقعة خارج المدن الكبيرة، وعقبات هيكلية تتمثل في تكلفة الائتمان الباهظة. وتدرس بعض البلدان حلولاً إبداعية ومنخفضة التكلفة من أجل تحسين حصول أصحاب المشاريع على التمويل في المناطق النائية. وقد استحدث مصرف Equity Bank في كينيا طريقة لزيادة تقديم خدماته المالية في المناطق الريفية دون تكبد تكاليف باهظة عند إنشاء شبكة فروع مصرفية. واستثمر هذا المصرف في فروع متنقلة في شكل شاحنات تزور المناطق بانتظام. وكل شاحنة مجهزة بالمعدات وقدرات الاتصال اللازمة لتقديم طائفة واسعة من الخدمات المالية (الأونكتاد، ٢٠٠٩). ويناقش هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفرع التاسع من هذه المذكرة.

(و) التوعية وإقامة الشبكات: يشمل هذا المجال اتخاذ تدابير سياساتية تنمي روح المبادرة لدى السكان وترسي ثقافة إيجابية لإنشاء وتطوير المشاريع. فقد تشكل التصورات الثقافية السلبية لإنشاء وتطوير المشاريع عقبات كأداء أمام إقامة مؤسسات الأعمال. وكثيراً ما تؤثر أوجه التحيز والقواعد الاجتماعية السلبية تأثيراً مفرطاً على فئات معينة كالنساء، فتحول دون مشاركة تلك الفئات بنشاط في القطاع الخاص واختيار وإقامة مشاريعها الخاصة. والفئات المحرومة الأكثر تأثراً بتلك التصورات الاجتماعية كثيراً ما تفتقر إلى نماذج محلية تحذو حذوها وتكسر بها أوجه التحيز السلبية. وتساعد حملات التوعية، كالأُسبوع العالمي لأنشطة إنشاء وتطوير المشاريع (www.unleashingideas.org) على بلورة صورة إيجابية لهذه الأنشطة. وتمثل برامج التدريب والمسابقات المتعلقة بإنشاء وتطوير المشاريع والموجهة نحو الفئات المهمشة والمكيفة وفقاً لاحتياجاتها أدوات ترويج فعالة. ففي الأرجنتين مثلاً، قامت وزارة الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك، من خلال برنامجها الخاص بأصحاب المشاريع الريفية الشباب، بإنشاء مراكز إقليمية لتطوير المشاريع، وهي تنظم مسابقات محلية لخطط الأعمال التجارية يشارك فيها أصحاب المشاريع الشباب في شتى المقاطعات الريفية في

البلد^(٦). ويمكن أن تتخذ مبادرات التوعية الهادفة أيضاً شكل الجوائز، مثل جائزة "سيّدات الأعمال" التي يمنحها الأونكتاد مرة كل سنتين في إطار برنامج إمبريتيك تكريماً لصاحبات المشاريع اللاتي أصبحن قدوة في مجتمعاتهن.

رابعاً - الابتكار لصالح الفقراء: الخصائص والمصادر

١٤ - الابتكار لصالح الفقراء هو ابتكار يلبي احتياجات هذه الفئة من الناس. ففي أغلب الأحيان، يمكن أن تكون التكنولوجيات التجارية الشائعة في البلدان المتقدمة غير مفيدة للفقراء. ذلك أن تكنولوجيات رائدة كثيرة قد طوّرت دون مراعاة واقع فقراء الأرياف واحتياجاتهم، بما أنهم لا يعتبرون من مستهلكيها المحتملين. ولتحسين فائدة التكنولوجيا وزيادة اعتمادها، لا بد للسياسات أن تدعم الابتكار المحلي على مستوي الاختراع ونقل التكنولوجيات القائمة التي يمكن أن تلي احتياجات المجتمعات الريفية الفقيرة.

١٥ - وللا ابتكار، بما فيه الابتكار لصالح الفقراء، مصادر كثيرة. وغالباً ما يكون مرتبطاً بتجارب تغيير من قبيل التكنولوجيات الجديدة، أو تغيير المناخ، أو تحول في الاقتصاد السياسي الدولي (تحرير التجارة، وكلل المعونة، وما إلى ذلك) أو تغيير محلي على المستوى السياسي أو الاجتماعي الاقتصادي. وقد يحدث الابتكار استجابة إلى تضائل الموارد (مثل تقلص منسوب المياه أو الهجرة) أو كمحاولة لتثبيت نواتج عمليات راسخة (مثل الحد من تقلب كميات المحاصيل، أي التصدي للتغيرات السنوية المفرطة). وقد يحدث الابتكار صدفة وعرضاً أو يكون مقصوداً وذا غاية محددة وقد يديره أصحاب المشاريع أو مؤسسات عامة (ijuri and kuhn, 1988). ويمكن أن يكون المستعملون (المستهلكون) مبتكرين، شأنهم في ذلك شأن المزدودين. ويمكن إيجاد المبتكرين في حلقات كثيرة داخل سلسلة القيمة (von Hippel, 1988).

١٦ - ويتسم الابتكار لصالح الفقراء بطابع محلي بالضرورة ولا يمكن بالتالي فهمه من خلال نماذج الابتكار الخطية التي تركز على البحث والتطوير باعتبارهما المرحلة الأساسية في عملية الابتكار. ففي حالة الابتكار لصالح الفقراء، يمثل النشر والاستيعاب المرحلتين الرئيسيتين. ويكتسي النشر والاستيعاب طابعاً اجتماعياً يمكن أن ينتقل بنظريات الابتكار لصالح الفقراء نحو نهج إزاء نظم الابتكار ينخرط في إطاره أصحاب المشاريع المحلية والمجتمعات والجهات المعنية بالتنمية في شبكة علاقات لا يوجد فيها نظام أو تراتب هرمي قوي. وترتكز المناقشات السياسية الحارية على نهج إيجاد تكنولوجيات مناسبة ومفيدة للفقراء. ويذكر من بين هذه المفاهيم السياسية مفهوم أسفل الهرم والأعمال التجارية الشاملة والتكنولوجيا الملائمة (Iizuka and Sadre Ghazi, 2011). وازداد مؤخراً رواج مفهوم

(٦) المصدر: http://www.jovenrural.com.ar/index.php?option=com_content&task=view&id=238&Itemid=84

الابتكار المقتصد. ومن خصائصه الشمول في بلورة الحلول التكنولوجية لأسواق "أسفل الهرم". ويكتسي مفهوم الشمول أهمية خاصة في سياق قضايا المرأة والعلم والتكنولوجيا والابتكار، حيث يتعين على صناع السياسات العمل على إزالة الحواجز التي تحول دون وصول النساء إلى التكنولوجيا.

خامساً - النساء والابتكار لصالح الفقراء

١٧- إن الحكومات التي لا تتصدى للمساائل الجنسانية في سياسة الابتكار لا يمكنها أن تتوقع من عمليات الابتكار تحقيق نتائج محايدة جنسياً. ويعني ذلك بالضرورة التحيز ضد ابتكار يساهم بقوة في التخفيف من حدة الفقر، كما يعني الحد من فرص مشاركة النساء في عمليات الابتكار والاستفادة منها (Berdegue, 2005). والمفاهيم الاجتماعية القائمة التي تحدد ما يلائم كل جنس هي مفاهيم يمكن أن تتعارض مع سياسة تنمية وابتكار شاملة. فافتراض وجود أدوار "طبيعية" للجنسين يمكن أن يزيد من حدة استبعاد النساء من مجالات التدريب والتعليم وإنشاء وتطوير المشاريع وأن يجد بذلك من مساهمتهن الممكنة في الابتكار، سواء أكان ذلك في التصميم والنشر أم في تقاسم فوائد العمليات والتكنولوجيات المطورة.

١٨- وتتسم بلدان عديدة يكثر فيها الفقراء وسكان الأرياف، لا سيما في أفريقيا وجنوب آسيا، بوجود عدد غير متناسب من النساء العاملات أو الباحثات أو المبتكرات أو صاحبات المشاريع وبوتيرة تبدو بطيئة في التحول نحو تحقيق توازن أكثر إنصافاً بين الجنسين. وتبعات ذلك على التنمية سلبية كما هو الحال في أي إقصاء، بسبب ما ينتج عن هذا الوضع من تقييد في مساهمة موارد بشرية قديرة. وتكتسي إمكانية مشاركة النساء في الابتكار أهمية أساسية بالنظر إلى الجهة الأشد تأثراً بالفقر الحضري والريفي - ألا وهي أسرهن وأبنائهن. فباعتقاد سياسات جنسانية شاملة وإيجابية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، يمكن المساهمة في ابتكارات تتصدى لهذه النقائص بصورة مباشرة.

١٩- وسياسات معالجة القضايا الجنسانية وسياسات الابتكار هي سياسات متآزرة، إذ تتوخى كلتاها إذكاء الوعي وتنمية القدرات البشرية ومن ثم النهوض بالمجتمعات الفقيرة. وتفيد بحوث حديثة (Malhotra et al., 2009) بوجود عدد من العوامل السياسية الأساسية التي يمكن أن تساهم في التعجيل بعملية تمكين المرأة ومن ثم تعزيز إسهاماتها في الابتكار. ويمكن أن تشمل العناصر السياسية المهمة إقامة شراكات بين الجهات المعنية بالتنمية بهدف إزالة الحدود الجنسانية وإشراك النساء في جميع مراحل وضع سياسات الابتكار. وباستطاعة النساء الرائدات في ميدانهن التأثير على السياسات وعلى طبيعة الابتكارات، لا سيما الابتكارات في مجال الخدمات العامة، ولا بد من إشراكهن بصفة دائمة في وضع السياسات. والنجاح في نشر ابتكار ما، بألوانه الاجتماعية والثقافية المتعددة، يمكن أن يعزز من خلال مشاركة النساء على نحو بارز، لا سيما في المناطق الريفية الفقيرة حيث تشكل الشبكات

الاجتماعية الوسيلة الرئيسية التي تُعرض من خلالها المنتجات أو الخدمات الجديدة، التجارية أو غيرها، وتناقش وتُقبل أو تُرفض.

سادساً - الابتكار لصالح الفقراء في قطاع الزراعة

٢٠- من منظور عالمي، ستُحسم معركة القضاء على الفقر في المناطق الريفية الفقيرة للبلدان النامية (Anríquez and Stamoulis, 2007). ولذلك يتعين من الناحية السياسية دعم عمليات الابتكار في الاقتصادات الريفية والزراعية على نحو يساهم في خلق فرص العمل ويقلل تباينات الدخل بين المناطق الحضرية والريفية. وينطوي تطوير القطاع الزراعي في حد ذاته على آثار مهمة لصالح الفقراء إذ يمكنه زيادة الدخل المتاح للمزارعين، وتخفيض أسعار الأغذية، وزيادة الفرص والأرباح بالنسبة إلى الأنشطة التجارية غير الزراعية ذات الصلة، وتحسين الأجور وفرص العمل في المزارع.

٢١- ويستفيد الابتكار لصالح الفقراء في المناطق الريفية استفادة أكبر من السياسات التي تركز على صغار المزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر المشاركين في الاقتصاد الزراعي (Sonne, 2010). ويمكن أن يشكل ذلك تحولاً سياسياً كبيراً بالنسبة إلى البلدان النامية التي تركز على الزراعة الصناعية والزراعة واسعة النطاق وتبني سياساتها في مجال الابتكار على أساس تلك الهياكل الاقتصادية. وتكمن المشكلة الأساسية في أن المجتمعات الريفية ستظل خارج عمليات الابتكار وداخل ربة الفقر ما دام دورها مقتصر على تقديم خدمات يد عاملة متدنية القيمة إلى المشاريع الكبيرة. لذلك يتعين تشجيع الابتكار الذي يفضي إلى الحد من الفقر، كما يتعين دعمه في صفوف أصحاب المشاريع المتتمين إلى المجتمع الريفي ذاته وكذلك من خلال شبكة من خدمات الإرشاد. وتحتاج هذه السياسات إلى زيادة في أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار وأنشطة البحث والتطوير على نحو مفيد للمزارعين الصغار ومصاحب لجهود بناء القدرات البشرية (الأونكتاد، ٢٠٠٩ (ب)).

٢٢- وسيعتمد النجاح في نقل محور تركيز السياسات إلى صغار المزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة على ترسيخ الوعي بدورهم في عملية الابتكار. وتكون حظوظ النجاح أوفر إذا اعتمد صناعات السياسات نموذجاً شمولياً لإدارة سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، فيكون المزارعون وأصحاب المشاريع الريفية عنصراً مكرساً في النظام إلى جانب مجتمعاتهم ومنشآتهم المحلية وجهات أخرى معنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، لا سيما الحكومة.

٢٣- وليس المقصود بذلك أن يبقى العلم والتكنولوجيا والابتكار في الزراعة واسعة النطاق خارج السياسة الإنمائية، بل العكس هو الصحيح. فقد قامت الثورة الخضراء، التي أدت في فترة الستينات من القرن الماضي إلى القضاء على الجوع في بلدان نامية كثيرة، على استراتيجية للعلم والتكنولوجيا والابتكار تدعم الإمداد وتعتمد على العلم وتتبع نموذج ابتكار خطياً وهرمياً نحو الأسفل. غير أن تلك السياسات لم تحسّن موارد رزق كل المجتمعات الريفية لا سيما في أقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث لم يسجل على مدى

السنوات العشرين الماضية تغير كبير في نسبة سكان الأرياف ولا في مدى تفشي الفقر - بل إن عدداً من المؤشرات تراجع في واقع الأمر (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠١١). وقد أثرت السياسة المتبعة على نمو سوق التجارة المنيهوت في زامبيا (الشكل ٤). ويمكن اعتبار هذه الحالة، وما اتسمت به من اتجاه ابتكاري يضم جهات معنية متعددة ويراعي مصلحة الفقراء، تجربة قابلة للتكرار في مناطق فقيرة أخرى.

الإطار ٤

سلسلة قيمة المنيهوت: حالة شرق أفريقيا^(١)

تنتشر زراعة المنيهوت في بلدان نامية كثيرة باعتبارها مصدراً للنشاء الغذائي. وهو ثالث أكبر مصادر السكريات الغذائية في العالم ويفوق إنتاجه العالمي ١٠٠ مليون طن. وأكبر البلدان المنتجة هي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا واندونيسيا والبرازيل والهند، في حين يشكل إنتاج أقل البلدان نمواً قرابة ٤٠ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي^(٢). وفي أفريقيا المدارية، يتأتى نحو ثلث الطاقة الغذائية من المنيهوت. وتنتج زامبيا حوالي مليون طن من المنيهوت سنوياً.

وفي شمال زامبيا، نما إنتاج المنيهوت بسرعة منذ منتصف التسعينات، وفاق ذلك أحياناً نمو الذرة، وهي الغذاء الرئيسي الآخر في زامبيا. وفي إطار سياسة التنمية والنهوض بالفقراء، أنشأت حكومة زامبيا في عام ٢٠٠٥ فرقة عمل تضم جهات معنية متعددة. وقامت فرقة العمل هذه بتحديد المشاكل ومعالجتها وتحليل سلسلة قيمة المنيهوت، في حين تولى فريق من المبتكرين استحداث وتطوير أنواع جديدة من المنيهوت. وبات التحدي الرئيسي يكمن في كيفية إنشاء سوق تجاري. تلائم إمكانات إنتاج المنيهوت. وتمثلت المعوقات المحددة في الافتقار إلى معايير تجارية، وقلة المعلومات السوقية، وطول مسافات النقل وصغر الأحجام وارتفاع هوامش الربح. واقترحت فرقة العمل استراتيجية قائمة على الطلب تركز على تطوير الأنشطة التجارية والصناعات التحويلية. واقترن ذلك باستحداث أنواع جديدة من المنيهوت أسرع نضجاً وأكثر مقاومة للأمراض والآفات.

وقد شكل توسع الأسواق التجارية دافعاً للمزارعين لزيادة إنتاج المنيهوت باعتباره محصولاً من المحاصيل النقدية، وهو ما نتج عنه أيضاً تحسن في الأمن الغذائي للأسر المعيشية في المناطق الريفية الفقيرة في زامبيا. وتبين تجربة زامبيا مزايا اتباع نهج يجمع بين تحليل سلسلة القيمة ومشاركة جهات معنية متعددة حرصاً على أن تراعي الاستراتيجيات الإنمائية فرص الابتكار لصالح الفقراء.

(أ) الأونكتاد، ٢٠١٠ (ب).

(٧) إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة <http://faostat.fao.org>

سابعاً - الابتكار لصالح الفقراء والطاقة المتجددة

٢٤- يمثل الحصول على طاقة مقبولة التكلفة شرطاً لبلوغ الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع. وإذا تسنى الحصول على تلك الطاقة بالاعتماد جزئياً على المصادر المتجددة، فسيساهم ذلك مساهمة مهمة في بلوغ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو ضمان الاستدامة البيئية. واستخدام مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن يساعد على الربط بين هذين الهدفين الإنمائيين وأن يضع البلدان النامية على مسار إنمائي منخفض الكربون شريطة توافر وفعالية الدعم السياساتي اللازم لكي يخدم هذا الابتكار مصلحة الفقراء (الأونكتاد، ٢٠١١ ب)). والكثير من تكنولوجيات الطاقة المتجددة المفيدة للفقراء لا تعتمد على الكهرباء أو أنها توفر الكهرباء خارج الشبكات. وهذا يتعارض مع الاعتقاد السائد بأن إنتاج الطاقة يكون على نطاق صناعي ويوزع بواسطة شبكات وطنية أو شبكات توزيع. وتختلف التكنولوجيات أيضاً من حيث إمكانية التطوير ونقطة التأثير - فبعضها يحسن الكفاءة في استعمال الطاقة في حين تقتصر تكنولوجيات أخرى على الإنتاج. والأمثلة التالية تقتصر على تكنولوجيات الكتلة الإحيائية المتجددة بحيث تبين على نحو أفضل المشاكل المتصلة بالفقر الريفي وهو أكثر أنواع الفقر انتشاراً في معظم البلدان النامية.

٢٥- وربما تكون الكتلة الإحيائية أقدم تكنولوجيات الطاقة التي عرفتها البشرية. وتفيد بحوث حديثة بأن نصف سكان العالم النامي، ومنهم نصف مليار نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء، يستعملون بانتظام الكتلة الإحيائية التقليدية (الحطب والفحم) لتوليد الطاقة المنزلية (Cotula et. Al., 2008؛ والوكالة الدولية للطاقة، ٢٠٠٦). وبات من الشائع في بلدان نامية كثيرة، منها الصين والهند وباكستان، استخدام أشكال حديثة من الكتلة الأحيائية، كالغاز الأحيائي مثلاً. وتبين تجربة هذه البلدان أن التحدي السياساتي يكمن في كيفية حفز استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار استخداماً فعالاً بهدف تشجيع استعمال الكتلة الأحيائية على نحو أفضل وبقدر أكبر، لا سيما في المناطق الريفية، من أجل تشجيع النمو ودعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية والحفاظ في الآن ذاته على أثر بيئي محايد أو حتى تحسين الاستدامة البيئية. وعلى صعيد التطبيق، سيتطلب الأمر في هذه الحالة اعتماد صغار المزارعين ممارسات زراعية ملائمة لإنتاج الكتلة الأحيائية ومشاركة المجتمعات الريفية في بناء مرافق الغاز الأحيائي لتحسين الحصول على الطاقة (سواءً أكان ذلك من حيث توافرها واستقرار إمدادها أم من حيث الحد من تقلب أسعارها).

٢٦- غير أن الأمر لا يقتصر على إنتاج الطاقة وحده: فالكفاءة والفعالية في استهلاك الطاقة وتأثير ذلك على الصحة والاستدامة هما عاملان مهمان أيضاً. ومن أمثلة تحسين الكفاءة في استعمال الطاقة استخدام موقد طهي مطورة لكنها تشعل بإحراق الكتلة الأحيائية التقليدية أو الوقود الأحفوري. ذلك أن المشاكل الصحية الناجمة عن الدخان المنبعث من نيران الطهي المكشوفة، ولا سيما أمراض الجهاز التنفسي والعيون وتشوهات المواليد، تعتبر

مسائل إثنائية خطيرة بالنسبة إلى مجتمعات فقيرة كثيرة. ولا تخفف المواعد الحديثة من هذه المشاكل فحسب بل إنها تحرق أيضاً كمية أقل من الفحم، كونها أكثر كفاءة، فتوفر بذلك قسطاً من الدخل لأغراض أخرى.

٢٧- ويتمثل أحد التدابير السياساتية حاسمة الأهمية في اعتماد لوائح تنظيمية تُقيّد تخصيص الأراضي الخصبة التي يستزرع منها فقراء الأرياف لإنتاج محاصيل الوقود الأحيائي وعلى نطاق واسع. وهذه مسألة رئيسية بالنظر إلى أن فقراء الأرياف قد لا يسعهم دائماً التعبير عن شواغلهم أو تمثيل مصالحهم على قدم المساواة مع ممثلي دوائر الأعمال الكبيرة والمؤسسات الوطنية المهمة بتطوير قطاع الوقود الأحيائي. ومن الواضح أن اتباع نهج قائم على نظم الابتكار، بما ينطوي عليه من تركيز على العلاقات والروابط بين الجهات المعنية، بمن فيها فقراء الأرياف، يمكن أن يوفر إطاراً أفضل لوضع وتنفيذ سياسة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال الطاقة المتجددة.

٢٨- وإلى جانب الحفاظ على الأمن الغذائي، يكتسي البعد الجنساني أهمية حاسمة في سياق الطاقة المتجددة الأحيائية. فعندما تواجه النساء توسع برامج ومشاريع الوقود الأحيائي التجارية، يكنّ أكثر عرضة للتشريد لأن تجريدن من الأراضي عادة ما يكون أسرع مقارنة بالمزارعين الذكور (الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، ٢٠٠٧). وفي حين تمثل النساء أغلبية اليد العاملة الزراعية في بلدان نامية كثيرة، فإن مشاركتهن في ملكية الأراضي غالباً ما تكون محدودة، إما لأنهن فقيرات إلى حد يحول دون ملكيتهن لأي أرض أو لأن ملكية الأرض تخضع لأفراد الأسرة الذكور وتُسجّل بأسمائهم. ويعني فقر الأرياف بصفة عامة أيضاً أن النساء يحصلن على أراضٍ متدنية النوعية بحيث يمكن استهدافها بالدرجة الأولى لأغراض مشاريع إنتاج الوقود الأحيائي على نطاق واسع.

٢٩- ومع ذلك، ينبغي ألا يُفسر هذا القول بأن تطوير الكتلة الأحيائية لا يكون بالضرورة إلا على حساب صغار المزارعين. فالوقود الأحيائي يمكن أن يساعد على إنعاش النمو والابتكار في الاقتصاد الزراعي لفقراء الأرياف، وهو اقتصاد يغلب عليه الركود، ومن ثم فإنه قد يساعد في الحد من الفقر الهيكلي أو طویل الأمد في تلك المجتمعات. والمهم هو التأكد من صحة تقييم واختيار نموذج سياسة الابتكار.

٣٠- وزراعة حب الملوك وتجهيزه في مالي مثال جيد لابتكارات الوقود الأحيائي صغيرة النطاق. وقد شجعت الحكومة زراعة حب الملوك على نطاق صغير، ويجري الترويج لاستخدام ديزل أحيائي مستخرج من حب الملوك لأغراض توليد الطاقة الكهربائية والنقل. ويدعم عدد من الوكالات الإثنائية (وكالة التعاون التقني الألمانية، التي حلت محلها وكالة Mali Folkcenter Nyeta)^(٨) المجتمعات الريفية في تطوير إنتاج الوقود الأحيائي المستمد من

(٨) المصدر http://www.underutilized-species.org/Documents/PUBLICATIONS/jatropha_curcas_africa.pdf

حب الملوك. واعتبرت حكومة مالي أن المشروع ناجح وخاضت مرحلة ثانية تمثلت في زيادة الإنتاج كمي توفر لما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ شخص في المناطق الزراعية الريفية احتياجاتهم من الطاقة (UN-Energy, 2007). وقد أثارت هذه التكنولوجيا الاهتمام، ويجري استكشاف إمكاناتها في إطار مشاريع أخرى في ١٦ بلداً أفريقياً.

٣١- وتمثل هدف معظم مشاريع إنتاج الوقود الأحيائي المستمد من حب الملوك في إنعاش التنمية الريفية. وبما أن حب الملوك ليس مادة غذائية ويمكن أن ينمو في الأراضي القاحلة الفقيرة، فإن زراعته لا تتعارض بالضرورة مع الزراعة الغذائية. غير أن تلك "المزايا" نظرية: ففي الواقع، تستخرج من حب الملوك أكبر كميات الزيت عندما ينمو في تربة خصبة في مناطق تتهاطل فيها الأمطار بمعدلات كافية. وتشمل منتجات زيت حب الملوك الأخرى الصابون والسماد ويُطرح جانباً عججن النبات بعد استخراج الزيت منه، وتخضع هذه المنتجات وغيرها لعمليات ابتكار منفصلة. وقد تكررت المحاولات الرامية إلى تحديد وتسخير أفضل تكنولوجيات استغلال حب الملوك، لكن الأثر الاقتصادي النهائي مرتبط بشروط كثيرة أهمها العلاقات الاقتصادية في مجال ملكية الأراضي وتأجيرها. وقد لا يكون من السهل بصفة عامة إقناع فقراء الأرياف بتغيير استخدام أراضيهم لأغراض إنتاج الوقود الأحيائي كحب الملوك، بما أن هذه العملية في حد ذاتها تنطوي على مخاطر قد لا يكونون مستعدين لمواجهةها وتعوزهم الموارد اللازمة لتحملها.

٣٢- ويُستخلص من مثال حب الملوك أن من اللازم دمج سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسة الإنمائية العامة، ما يعني تمحيص وبحث العلاقات والروابط الاقتصادية، بما فيها علاقات الملكية والموقع في سلسلة القيمة. ولا تقل أهمية عن ذلك في السياسة الإنمائية مسألة التمويل، التي تُبحث علاقتها بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الفرع التالي.

ثامناً - تمويل الابتكار لصالح الفقراء

٣٣- الابتكار عامل مهم للتخفيف من حدة الفقر وعنصر أساسي من ثم في السياسة الإنمائية. غير أن تطبيق السياسات في أرض الواقع يستدعي توافر الموارد المالية اللازمة للابتكار وإنشاء وتطوير المشاريع لصالح الفقراء. ويتمثل أحد دعائم إنشاء وتطوير المشاريع في التمويل إلى جانب توافر البيئة التنظيمية ورأس المال البشري.

٣٤- وغالباً ما يعني تمويل الابتكار الاستثمار في منتجات أو خدمات قد تكون (أو لا تكون) جديدة في أسواقها. لذلك كثيراً ما يُعتبر الاستثمار في الابتكار مجازفة بسبب انعدام التيقن وتباين المعلومات والمخاطر المعنوية المحتملة، في الوقت الذي يؤدي فيه التمويل القائم على الإقراض دوراً صغيراً في العادة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٦؛ وHall, 2010). وفي البلدان النامية المتسمة بوجود أسواق رأس مال

ناشئة وبندرة رؤوس أموال المحازفة والمستثمرين المثاليين المقبلين على ركوب المخاطر، يمكن أن تؤدي السياسة العامة دوراً في حفز مقدمي الائتمانات على التعامل مع أصحاب المشاريع المبتكرة. وتفيد دراسات (Aghion et al. 2007) بأن تيسير شروط الائتمان يؤثر تأثيراً إيجابياً مهماً على التطور المالي للمشاريع الصغيرة المبتدئة في بلد ما (الائتمان الخاص وحجم رسملة السوق)، مما يؤثر بقوة على دخول المشاريع الصغيرة إلى السوق ونموها في ما بعد. غير أن وضع سياسة لهذا الغرض يقتضي فهماً أوسع لعملية الابتكار ومن ثم ضرورة اتباع نهج شمولي أعم إزاء الابتكار وإزاء تمويله.

٣٥- ويمكن أن تكون العلاقة بين التمويل والابتكار لصالح الفقراء علاقة معقدة. فربما كان الاستثمار في الابتكارات نافعاً لمشاريع الزراعة واسعة النطاق دون أن يكون مفيداً بالضرورة لصغار المزارعين ولفقراء الأرياف. وقد لا يحصل صغار المزارعين على تمويل من المؤسسات المالية الكبيرة أو الرسمية فيضطرون إلى الاعتماد على مقرضين لا يتعاملون بأسعار فائدة ربوية فحسب بل لا توجد لديهم أيضاً مصلحة استراتيجية تدفعهم إلى دعم الابتكار أو النهوض به. وبالفعل يمكن أن تؤدي زيادة توافر القروض إلى الحد من تمويل فقراء الأرياف لأن صغار المزارعين قد يُحرمون من التمويل نظراً لأن إدارة القروض الأكبر تكون أرخص وأيسر ولأن تكاليف معاملاتها تكون أقل.

٣٦- وقد أثبتت عمليات تعبئة الموارد المحلية وتمويل الأنشطة غير الزراعية، سيما عن طريق سياسات التمويل بالغ الصغر، منذ أواخر التسعينات، أن مفهومي تشجيع إنشاء وتطوير المشاريع وإدماج النساء بواسطة سياسات جنسانية هادفة، هما عنصران أساسيان من عناصر النجاح. ويقترن ذلك بفكرة أن المؤسسات المالية، بما فيها مؤسسات التمويل بالغ الصغر، يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في تجميع المعارف ونشرها ومن ثم مساعدة عمليات الابتكار لدى فقراء الأرياف. ومن منظور سياسي، لا بد في الواقع أن يُعتبر الحصول على المعارف مكوناً إثنائياً أساسياً إلى جانب توفير خدمات الصحة والتعليم والماء النقي والطاقة النظيفة (Peachey and Roe, 2006).

٣٧- وبصفة عامة، وعلى غرار ما طرأ على سياسات الابتكار من تحول في اتجاه اتباع نهج شمولي يقوم على التّظيم، انتقلت سياسات تمويل التنمية في المناطق الفقيرة والريفية من توسيع قاعدة الائتمانات المتاحة إلى نهج شمولي يراعى فيه عدد من العوامل إلى جانب الأنشطة الاقتصادية الأساسية. وفي حين غيّر التمويل بالغ الصغر ما كان يُعتقد من أن فقراء الأرياف غير مؤهلين للتعامل مع المصارف، ذلك أن هذا النوع من التمويل موجه إلى أشخاص كانوا يعملون في القطاع غير المنظم وفي زراعة الكفاف، سينصب التركيز على تحسين الرفاه الأساسي والحد من جوانب الضعف بدلاً من الاهتمام بالابتكار الفعلي في مجال إنشاء وتطوير المشاريع (Sonne, 2010).

٣٨- ويمكن أن تستهدف الإجراءات السياساتية مستويات عدة. ومن بين هذه المستويات تعريف أصحاب المشاريع بنطاق الخيارات المتاحة من مصادر التمويل العامة أو الخاصة بما في ذلك الائتمان بالغ الصغر. ويمكن أن تستفيد مؤسسات التمويل بالغ الصغر من المساعدة في مجال بناء القدرات لتمكينها من تحسين تقييم إمكانات المشاريع الصغيرة المبتدئة والمبتكرة، وهو ما يسهل منح التمويل. ويمكن تشجيع تقاسم المخاطر من خلال التمويل المشترك بين الجهات المعنية بالتنمية. وتؤدي مخططات التمويل دوراً مهماً في البلدان النامية، وينبغي بذل جهود لتعزيز فعاليتها ونشرها. وأخيراً، يتعين على الحكومات أن تكفل هئية بيئة ضريبية وقانونية وتنظيمية لا تضر على الأقل بالمشاريع المبتكرة الصغيرة.

تاسعاً - الاستنتاجات والمسائل التي سيناقشها الخبراء

٣٩- ينبغي أن يكفل صناع السياسات في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تناسق سياسات التنمية الوطنية التي تؤثر على إنشاء وتطوير المشاريع والابتكار، وبصفة أعم على تنمية قطاع خاص يخدم مصلحة الفقراء وفقاً لورقات استراتيجيات الحد من الفقر وغير ذلك من استراتيجيات التنمية الوطنية. كما أن من اللازم إرساء عملية حوار تشارك فيها جهات معنية متعددة حرصاً على أن تراعى بالقدر الكافي مصالح الفقراء والفئات المحرومة في المجتمع كالنساء والشباب وأصحاب المشاريع الريفية والمشاريع بالغة الصغر.

٤٠- ولا بد أن تدعم الحكومات الجهود الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية المحلية، بتوفير إطار قانوني ومؤسسي موثوق وقوي، وبإشراك وكالات تشجيع الاستثمار في عملية اجتذاب شركاء من الشركات عبر الوطنية. وأخيراً، لا بد أن تنص السياسات للتناجح السلبية والمخاطر المترتبة بسلاسل القيمة العالمية، من خلال تعزيز قدرة الشركاء المحليين على التفاوض، وضمان المنافسة المنصفة، وحماية حقوق العمال والبيئة. ولبلوغ تلك الأهداف، تقدم التوصيات التالية:

(أ) دعم الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم. يجب أن تركز السياسات الوطنية المتعلقة بإنشاء وتطوير المشاريع على تقديم الدعم إلى أصحاب المشاريع المنتقلين من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم - وذلك بتيسير إنشاء المشاريع وتسجيلها والحصول على التمويل والمعلومات التجارية والتدريب وما إلى ذلك. والتركيز على تيسير مباشرة الأعمال وتنظيم المشاريع ضروري لتكون مؤسسات الأعمال في البلدان النامية في وضع يؤهلها لاغتنام فرص توليد القيمة وعرضها في سلاسل القيمة الوطنية والعالمية. وبالنسبة إلى عدد كبير من أصحاب المشاريع الفقراء العاملين في القطاع غير المنظم، يمثل الاندماج في القطاع المنظم خطوة حاسمة كي يصبحوا من الفاعلين النشطين في بيئة إنشاء وتطوير المشاريع.

(ب) إبراز دور التعليم المتعلق بإنشاء وتطوير المشاريع في التصدي لأوجه التحيز السليبي تجاه الفئات المحرومة. يمثل التعليم في سياق اقتصاد المعرفة اليوم محمداً أساسياً لقدرات البلدان على التصدي للتحديات الإنمائية. لذا يتعين أن يأخذ التعليم الأساسي بعين الاعتبار أهمية إنشاء وتطوير المشاريع في المجتمعات الفقيرة، على نحو يؤهل الراغبين في إنشاء المشاريع لاغتنام الفرص التجارية المتاحة في سلاسل القيمة الوطنية والعالمية. فسياسات التعليم الرامية إلى الحد من الفقر وتشجيع إنشاء وتطوير المشاريع يجب أن تركز، إذن، على تكييف المناهج التعليمية لتمكين الشباب من فهم أساسيات إنشاء وتطوير المشاريع. ويمكن لسياسات التعليم الفعالة أن تساعد أيضاً على التصدي لأوجه التحيز أو القواعد الاجتماعية التي تؤثر على فئات دون أخرى وتمنع النساء مثلاً من المشاركة بنشاط في القطاع الخاص ومن الإقدام على إنشاء مشاريعهن الخاصة.

(ج) دمج مسائل الفقر في تصميم سياسة الابتكار ومراعاة بُعد الابتكار في التدخلات الإيجابية لصالح الفقراء. يمثل الابتكار لصالح الفقراء مسألة معقدة تستوجب عناية دقيقة من صناع السياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وكذلك في سياق شواغل السياسة الإنمائية العامة. ويكون الابتكار لصالح الفقراء على مستويات كثيرة. وينبغي أن تتصدى الإجراءات السياساتية لهذه العمليات وتدعمها. وينبغي أن يدرك صناع السياسات أن من السهل، في معترك المنشآت والمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني، تجاهل الفقراء في الحوار السياساتي لأهم يتأرجحون بين الاقتصاد المنظم وغير المنظم. وقد يصعب على فقراء الأرياف تحديد احتياجاتهم في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتبليغها لصناع السياسات، وذلك بالنظر إلى فوارق الثقافة والوعي التكنولوجي والتعليم. غير أن حسن التواصل يمكن أن يكفل خلق فرص العمل في المجتمعات الفقيرة وتحسن استدامة بيتها بفضل استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

(د) اعتبار القدرات المحلية مصدراً مهماً للقدرات الابتكارية. إن أصحاب المشاريع الذين يتكروون ويتطلعون باستمرار إلى فرص جديدة هم الأكثر قدرة على التأثير بصورة إيجابية في التخفيف من حدة الفقر. ورغم أن نشاطهم كثيراً ما يتجاوز نطاق المشاريع بالغة الصغر، فإن صناع السياسات قد لا يولونهم اعتباراً في سياق اهتمامهم بالابتكار في مجال التصنيع واسع النطاق والموجه نحو التصدير. ولا بد من زيادة الاهتمام بتحسين قدرات هذه الفئة من أصحاب المشاريع لا سيما في إطار سياسات التنمية الريفية. وكما يكون هذا الاهتمام ملائماً لديناميتهم وقدراتهم الابتكارية، سيحتاج الاقتصاد الريفي إلى أفراد ماهرين ومتعلمين وإلى سياسة جنسانية إيجابية وإلى التركيز بصفة خاصة على تنمية المهارات وتعليم الشباب والأطفال.

- (هـ) مسائل تحتاج إلى مزيد من المناقشة:
- '١' ما هي السياسات التي تيسر إدماج الفقراء في سلاسل القيمة العالمية وتزيد إلى أقصى حد التبعات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث توفير فرص إنشاء وتطوير المشاريع وتحسين التكنولوجيا ونمو الصادرات؟
- '٢' كيف يمكن الأخذ على النحو الأفضل بالتوصيات والأدوات التي يقدمها إطار سياسات إنشاء وتطوير المشاريع التابع للأونكتاد من أجل تحقيق نمو يخدم مصلحة الفقراء؟
- '٣' كيف يمكن للسياسات العامة أن تقدم للمجتمعات الفقيرة أفضل مساعدة في تحديد التكنولوجيات وتكييفها واستيعابها من خلال الابتكار لصالح الفقراء؟
- '٤' كيف يمكن للحكومات تحسين فعالية التفاعل بين الجهات المعنية بالتنمية وتلك المعنية بالتكنولوجيا من أجل تحرير القدرات الابتكارية للمجتمعات الفقيرة؟

المراجع

- Aghion P, Fally T and Scarpetta S (2007). Credit Constraints as a Barrier to the Entry and Post-Entry Growth of Firms, IZA Discussion Papers 3237.
- Anríquez G and Stamoulis K (2007). Rural Development and Poverty Reduction: Is Agriculture Still the Key? FAO/ESA Working Paper No. 07-02.
- Cotula L, Dyer N and Vermeulen S (2008) Fuelling exclusion? The biofuels boom and poor people's access to land. IIED and FAO.
- Dalberg Global Development Advisors (2009). Franchising in Frontier Markets: What's Working, What's Not, and Why
- The Financial Times (August 30, 2011). Unilever extends 'Shakti' scheme to Africa.
- GIZ (2011). Fast Growth and Big Impacts: How Emerging Market Multinationals are Advancing Sustainable Development.
- Gupta A (2010). "Grassroots Green Inclusive Sustainable Development", in: The Innovation for Development Report 2009-2010, European Business School.
- Hall BH (2010). The Financing of Innovative Firms, Review of Economics and Institutions, Vol. 1 – No. 1, Spring 2010 – Article 4.
- Humphrey J and Navas-Alemán L (2010). Value Chains, Donor Interventions and Poverty Reduction: A Review of Donor Practice, Institute of Development Studies Research Report #63.
- IFAD (2011). Rural Poverty Report 2011: New realities, new challenges: New opportunities for tomorrow's generation.
- IFAD and Technoserve (2011). Technical Brief: Outgrower schemes – enhancing profitability.
- Iizuka M and Sadre Ghazi S (2011). Understanding dynamics of pro-poor innovation: Mapping the disputed areas, UNU-MERIT, DIME Conference.
- Ijuri Y and Kuhn R (1988). New Directions in Creative and Innovative Management: Bridging Theory and Practice.
- Lall S (1993). Third World Transnationals and Their Impact on Home Countries, New York: United Nations Centre on Transnational Corporations.
- Malhotra A, Schulte J, Patel P and Petesch P (2009) Innovation for Women's Empowerment and Gender Equality, International Centre for Research on Women.
- Monitor Inclusive Markets (2011). Job Creation through Building the Field of Impact Sourcing.
- Monitor Inclusive Markets (2009). Emerging Markets, Emerging Models: Market-based Solutions to the Challenges of Global Poverty.
- Nonaka I, Ryoko T and Boysiere P (2001). "A theory of organizational knowledge creation: Understanding the dynamic process of creating knowledge", in: Handbook of Organizational learning and Knowledge.
- OECD (2006). Financing SMEs and Entrepreneurs, Policy Brief November 2006.
- Peachey S and Roe A (2006). Access to finance, measuring the contribution of savings banks, Working Paper, World Savings Bank Institute.

Sonne L (2010). Pro-Poor, Entrepreneur-Based Innovation and it's Role in Rural Development, UNU-MERIT Working Paper Series #2010-037.

UNCTAD (2009). *Enhancing the role of Domestic Financial Resources in Africa's Development: a Policy Handbook*. United Nations publication. UNCTAD/ALDC/AFRICA/2009/1. New York and Geneva.

UNCTAD (2010a). Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains. United Nations publication. UNCTAD/DIAE/ED/2009/5. New York and Geneva.

UNCTAD (2010b). *The 2010 Technology and Innovation Report – Enhancing Food Security in Africa Through Science, Technology and Innovation*. United Nations publication. Sales No. E.09.II.D.22. New York and Geneva.

UNCTAD (2011a). *World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of Production and Development*. United Nations publication. Sales No. E.11.II.D.2. New York and Geneva.

UNCTAD (2011b). *Technology and Innovation Report 2011: Renewable Energy Technologies and Development*. United Nations publication. New York and Geneva.

UNDP (2008). *Creating Value for All: Strategies for Doing Business with the Poor*.

UN-Energy (2007). *Sustainable bio-energy: A framework for decision makers*.

UNEP (2005). *The Reed Report, Rural Energy Enterprise Development*.

von Hippel E (1988) *The Sources of Innovation*.

WEF (2009). *The Next Billions: Unleashing Business Potential in Untapped Markets*.
